

المعاهدة العراقية التركية 1946

م.م. وديان حيدر نشمي
قسم التاريخ، كلية الآداب، الجامعة العراقية، العراق
البريد الإلكتروني: wdyan.h.nashmi@aliraqia.edu.iq

الملخص

ان العلاقات التركية العراقية من ميثاق سعد آباد 1937 إلى المعاهدة التركية العراقية 1946م ” وتضمن إقامة التمثيل الدبلوماسي وتبادلته بين الجانبين، وعقد الجانبين لميثاق سعد آباد عام 1937م ، ورد الفعل العراقي على عقد تركيا لمعاهدة تحالف مع بريطانيا وفرنسا عام 1939م ، وكذلك أثر الحرب العالمية الثانية على العلاقات بين البلدين، وأخيرًا تتويج هذه الامور بعقد معاهدة عام 1946م. وقد أوضحت تلك الامور مدى التوافق والانسجام الذي شاب العلاقات التركية العراقية، وقد تركت هذه القضايا آثارها الإيجابية على العلاقات التركية العراقية، إذ كان الموقف العراقي في معظم الفترات مؤيدًا لتركيا وإذا خرج عن حيز التأييد فهو لا يعدو إلا أن يكون محايدًا بهدف الحفاظ على مصالحه، ونتج على ذلك كله عقد اتفاقيات ومعاهدات منها من أهمها (المعاهدة العراقية التركية 1946) التي هي محور بحثي هذا والتي تعتبر معاهدة صداقة وحسن جوار مع ملاحق تتعلق بتنظيم مياه نهر دجلة والفرات، وكذلك بشأن تنظيم التعاون المتبادل في أمور الأمن والتربية والتعليم والثقافة .

الكلمات المفتاحية: المعاهدة العراقية التركية، المعاهدات الدولية.

The Iraqi-Turkish Treaty of 1946

Asst. Lect. Wdyan Haider Nashmi

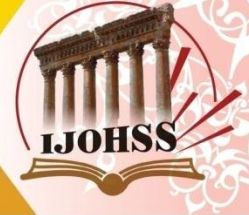
Department of History, College of Arts, Al-Iraqia University, Iraq

Email: wdyan.h.nashmi@aliraqia.edu.iq

ABSTRACT

The reconciliation process began after Turkey announced its official recognition of Iraq in 1927AD, and from that date the two countries began establishing diplomatic representation between them. The good-neighborly relations between the two countries were embodied by the visit of King Faisal I to Turkey in July 1931, and during the visit, bilateral agreements related to residence, trade, and extradition of criminals were signed. In 1946AD, Turkey and Iraq entered into a treaty of friendship and good neighborliness with annexes related to regulating the waters of the Tigris and Euphrates rivers, as well as regulating mutual cooperation in matters of security, education, and culture. In 1955AD, the United States sought to establish an alliance in the Middle East to contain the Soviet Union, and Turkey was the country that played a role in forming this alliance, which included Iraq, Iran, Pakistan, and Britain, in addition to the United States[5]. The relationship continued at this pace of good neighborliness until the nineties of the last century. The reconciliation process began after Turkey announced its official recognition of Iraq in 1927AD, and from that date the two countries began establishing diplomatic representation between them. The good-neighborly relations between the two countries were embodied by the visit of King Faisal I to Turkey in July 1931, and during the visit, bilateral agreements related to residence, trade, and extradition of criminals were signed. In 1946AD, Turkey and Iraq entered into a treaty of friendship and good neighborliness with annexes related to regulating the waters of the Tigris and Euphrates rivers, as well as regulating mutual cooperation in matters of security, education, and culture.

Keywords: Iraqi-Turkish Treaty, International Treaties.



التمهيد:

لقد عبرت الصحف التركية قبل يوم من زيارة الوصي عبد الاله⁽¹⁾ الى تركيا عن أهمية تلك الزيارة الرسمية لتعزيز العلاقات الوطيدة التي تربط البلدين بروابط حسن الجوار والتاريخ منذ مدة طويلة وقد جاءت هذه الزيارة دليلاً على الصداقة العراقية التركية التي تزيد مع الأيام قوة ومتانة لتدعيم كيانها السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، فكانت هذه الزيارة تعزيزاً للعلاقات التاريخية التي توجت بزيارة للملك فيصل الأول سنة (6 تموز 1931)، وقد جاءت هذه الزيارة في الوقت الملائم، فقد شعر العراقيين والأتراك معاً بخطورة بلادهم وعظمة شأنهما ومقامهما في العالم إذ مثل البلدين وسيلة واضحة للاتصال بين الشرق والغرب وكانت الزيارة بمثابة ترسيخ اسس السلام في الشرق الأدنى⁽²⁾.

أولاً : زيارة الوصي عبد الاله الى تركيا عام 1945

بدء الوصي عبد الاله زيارته الرسمية الى اسطنبول في 15 ايلول عام 1945 واقيم له حفل استقبال كبير شارك فيه والي اسطنبول وقائد الاسطول التركي والمفوضين لدلى تركيا والعراق في انقرة وافراد الجالية العراقية وحل الوصي ضيفاً على الحكومة التركية في قصر دولمة باحة⁽³⁾ بقي الوصي يومان في اسطنبول ثم انتقل الى انقرة واستقبل من قبل الرئيس التركي (عصمت اينونو)⁽⁴⁾ الذي رحب به قائلاً: " أن تركيا تجد نفسها على صلة قوية بالعراق في مجال التعاون الدولي اقرب الى بلدكم وأن الدولة العراقية هي أحد عوامل السلام والأمان في الشرق الأدنى" بقي الوصي في انقرة ثلاث أيام أجرى فيها مفاوضات مع الرئيس التركي بشأن تنظيم العلاقات السياسية في ضوء التطورات الدولية ووضع اسس للمعاهدة العراقية التركية⁽⁵⁾.

وفي ختام زيارة الوصي مع الرئيس التركي أكد الجانبان على عمق الصلة السياسية بين البلدين وصدر بيان مشترك بأن هذه الزيارة فرصة لمناقشة متطلبات عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية (1939-1945) والمنبثقة من روح واحكام ميثاق الأمم المتحدة، والتي انضمت إليه تركيا والعراق بما يتلائم مع مصالحها المشتركة وقد ظهرت أثناء الزيارة وحدة المصلحة والرأي في الشؤون الاقتصادية والسياسية وأن تطور العلاقة بين البلدين سوف يكون من صالح باقي اقطار الشرق الأدنى وبعد مغادرة الوصي تركيا وجه شكره للرئيس التركي والامتنان له لما تلقاه من مشاعر صادقة وحسن الترحيب من الشعب التركي الذي ترك اثر في نفس الوصي والشعب العراقي⁽⁶⁾، عاد الوصي الى بغداد في 20 ايلول/سبتمبر 1945 وقد اشادت الصحف العراقية بزيارة

(1) عبد الاله بن علي بن الحسين (1913-1958) ولد في الحجاز بتاريخ 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 1913، تلقى تعليمه الاول حتى عام 1926 وقد انتسب عام 1929-1932 في كلية فكتوريا بالاسكندرية ولم يكمل دراسته فيها، عاد الى بغداد والتحق بالبلاط الملكي ووزارة الداخلية وعين لمدة قصيرة بمحلق في المفوضية العراقية في برلين 1936 – 1937 واصبح الوصي على العرش بعد مقتل الملك غازي عام 1939 – 1953 وقتل مع افراد عائلته في 14 تموز 1958. حسن لطيف الزبيدي، الموسوعة السياسية العراقية، ط2، بيروت العارف للمطبوعات، 2013، ص370-371.

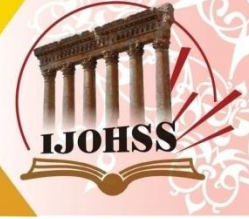
(2) جريدة البلاد، العدد (2607) في 14 ايلول عام 1945.

(3) ناصر جرجيس، رحلة الوصي وولي العهد الى تركيا، بغداد، مطبعة الرشيد، 1946، ص15، وجريدة البلاد، العدد (2609)، 7، ايلول 1945.

(4) عصمت اينونو (1884-1973) سياسي عسكري محترف وهو من اقرب اصداق اتاتورك تولى رئاسة اركان حرب الجيش التركي اثناء حروب الاستقلال ضد اليونان 1919 – 1922 ومثل تركيا في مؤتمر لوزان 1923 وتولي رئاسة الوزراء 1925-1937 وهو ثاني رئيس في الجمهورية التركية بعد وفاة مصطفى كمال اتاتورك من عام 1938 حتى 1950. ينظر: IsmaiiOH0Token0Ismet0Inonu(Ankara:1946)p0p10_20

(5) عبد الهادي الخماسي، الامير عبد الاله، ط1، (بيروت، 2001) المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص225.

(6) عبد الهادي الخماسي، المصدر السابق، ص227، وجريدة العالم العربي العدد (5475)، 19 ايلول 1945.



الوصي وكتبت جريدة العالم العربي إذ وصفت زيارة الوصي خير وسيلة للعمل على حل مشاكل البلاد العربية والدعوى لأنها في هذه الاقطار⁽¹⁾.

زادت العلاقات العراقية التركية وثوقاً بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية 1939-1945 وأدرك قادة البلدين أهمية التقارب للتخلص من آثارها السلبية على أوضاعهما في الميادين كافة فضلاً عن عوامل خارجية ساعدت في التقارب بينهما⁽²⁾، وكانت من أبرز الاسباب توجه تركيا نحو العراق هي :

1- أن الأتراك لم يعد بمقدورهم الاعتماد على دول حلف البلقان (باستثناء اليونان) للوقوف بوجه السوفيت ما دامت تلك الدول واقعة تحت تأثيرهم فالتفوا نحو العراق .

2- ادراك تركيا وجود القواعد البريطانية في العراق يزيد من حالة الاطمئنان لديهم في حالة تعرضهم الى هجوم من الاتحاد السوفيتي.

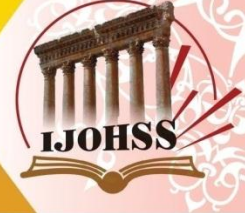
3- اتجاه الدولتين (تركيا والعراق) للتعاون مع الغرب وبخاصة بريطانيا والولايات المتحدة⁽³⁾.

فيما أشارت إحدى الوثائق المنشورة في مجلة الشرق الأوسط أسباب التوجه السياسي نحو تركيا بعد الحرب جاءت بعد مقابلة رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد⁽⁴⁾ ورئيس الوزراء السوري سعد الله الجابري في دمشق أجاب السعيد رداً على سؤال الجابري قائلاً: "لا يخفى عليكم إن العراق و تركيا بينهما معاهدات واتفاقيات منها معاهدة حسن الجوار ومعاهدة تسليم المجرمين ومعاهدة تجارية وغير ذلك عندما انخرط العراق في سلك عصبة الأمم طلب منه أن يعامل رعاية الدول الأجنبية على قدم المساواة فطلب العراق أن تستثنى من ذلك الدولة العثمانية والاقطار التي انسخت عنها من جملتها سوريا ولبنان وفلسطين وغيرها وكان الغرض من ذلك إقامة علاقات حسنة بين العراق من ناحية وتركيا والاقطار العربية من ناحية أخرى سواء كانت العلاقات اقتصادية أم تجارية أم مالية وغيرها والأمر الذي دعانا الى البدء في المفاوضات مع تركيا هو مشاركتها اياتنا في الشعور بضرورة اقامة هذه التعاون بأسرع وقت ممكن واستعدادها لعقد الاتفاقية"⁽⁵⁾.

مباحثات معاهدة عام 1946:

وبعد عودة الوفد العراقي من انقرة الى بغداد قرر مجلس الوزراء مراجعة ملخص المباحثات التي جرت بين الوصي عبد الاله والرئيس التركي عصمت انيونو وتشكيل لجنة لإعداد المشاريع المدرجة في ملخص المباحثات المذكورة وضمن بقاء الوضع الاقتصادي للعراق مستقراً ما دامت القضية تتعلق بأهمية الجوانب الاقتصادية بين العراق و تركيا وقدمت وزارة المالية الكثير من الاحصاءات الى هذه اللجنة فيما يتعلق بالجانب التجاري بين

(1) جريدة العالم العربي، العدد (5477)، 21 ايلول 1945.
(2) عبد الوهاب عبد الكريم التكريتي، العلاقات العراقية التركية 1958-1968، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب جامعة بغداد، 1998، ص26.
(3) شاكر صابر الضباط، تاريخ الصداقة بين العراق و تركيا، مطبعة دار المعرفة، بغداد، 1955، ص186.
(4) نوري سعيد سياسي عراقي ولد في بغداد عام 1888، تخرج من مدرسة استنبول الحربية خدم في الجيش العثماني حتى وقع في أسر القوات البريطانية 1916 انضم الى الجيش العربي بالحجاز وتقلد عدة مناصب منها رئاسة هيئة الاركان في وزارة الدفاع ثم رئاسة الوزارة عام 1930 وفي ايام وزارته اصبح العراق عضوا في عصبة الأمم عقد عدة معاهدات بين العراق وجيرانه تولى وزارة الخارجية ورئاسة الوزارة عدة مرات قتل اثناء اندلاع ثورة 14 تموز 1958 في العراق . شفيق غربال، الموسوعة السياسية الميسرة، القاهرة، 1965، ص1859.
(5) مجلة الشرق الاوسط، وثيقة تاريخية، محضر اجتماع نوري السعيد وسعد الله الجابري حول العلاقات العربية التركية، العدد (913)، لندن، 29 مايو 1981.



العراق وتركيا خلال السنوات التسعة الاخيرة من 1936 – 1944 وبعد ذلك قرر مجلس الوزراء بجلسته بتاريخ 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 1945 تعيين نوري السعيد رئيساً للجنة تهيئة المشاريع لتحقيق الاغراض التي جرت المباحثات بشأنها بين الوصي عبد الاله ورئيس التركي وفي 20 تشرين الثاني/نوفمبر وضعت اللجنة مسودة بروتوكول أولي للسير في ملخص المباحثات في انقرة وطلب رئيس اللجنة تخويل مجلس الوزراء عقد مسودة البروتوكول المذكور الذي اقره مجلس الوزراء فيما بعد⁽¹⁾، وفي 22 كانون الثاني/يناير عام 1946 نص على النقاط الآتية :

1-التعاون الاقتصادي والمالي والتجاري بشكل عام ورفع وتخفيف الرسوم الكمركية على المنتجات المحلية للبلدين وتعزيز التبادلات التجارية .

2-التعاون في تطوير وتحسين طرق النقل وجعلها ملائمة للتجارة بين البلدين .

3- التعاون في المجال الثقافي.

4-التعاون في ضبط واستخدام المياه نهري دجلة و الفرات لضمان مصالح الطرفين .

5-التعاون في القضاء على الافراد الخطرين بالنسبة لمصالح البلدين⁽²⁾.

واتضح من خلال النقاط التي وضعتها الحكومة العراقية للتفاوض مع تركيا أنها لم تنظر الى جميع القضايا السياسية وركزت على القضايا الاقتصادية والثقافية والامنية مما أثار السعيد معارضة معتقداً أنه لا يمكن تحقيق التعاون بين البلدين وبدء مجلس الوزراء بعقد اجتماع في 31 كانون الثاني/ يناير 1946 لتوسيع صلاحيات الوفد العراقي لكن المحادثات لم تنظر الى أي مسائل سياسية⁽³⁾، وفي 14 آذار/ مارس عام 1946 بدأت المفاوضات العراقية التركية وتراس الجانب التركي فريدون جمال ارمن سكرتير عام وزارة الخارجية التركية وعن الجانب العراقي نوري السعيد وكانت الجلسة قد افتتحها رئيس الوزراء التركي شكري سراج اغلو⁽⁴⁾.

وبعد عرض مسودة المعاهدة على مجلس الوزراء العراقي قرر تضيق صلاحيات السعيد وعدم السماح له بتوقيع المعاهدة السياسية مع تركيا فوجهت إليه برقية مستعجلة الى انقرة " **مشروعكم الجديد يتطلب درساً واتصالاً ولا يمكننا تنفيذ رغبة الاتراك بشأنه وترك الأمور السياسية لوقت آخر مناسب بحيث يشعرون أن الباب لا يزال مفتوحاً أمام الطرفين**"⁽⁵⁾، لم يلتزم السعيد بقرار مجلس الوزراء في 11 كانون الثاني/يناير 1946 والذي تم تحديد مهمته بالجانب الاقتصادي وترك الجانب السياسي، فقد ابلغ مجلس الوزراء في بغداد أنه معتمداً على دعم الوصي وبريطانيا ودعا الحكومة العراقية الى قبول استئناف المحادثات مع الاتراك حول القضايا السياسية مما وضع حكومة السويدي الثانية 23 شباط/ فبراير 1946 – 30 آذار/ مارس 1946) التي تحفظت على بعض مواد

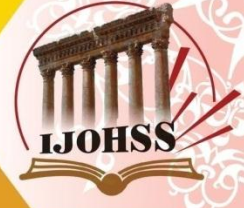
(1) توفيق السويدي، مذكراتي في نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، بيروت، ط1، 1069، ص436 – 438، و د.ك. و (البلاط الملكي) وثيقة رقم (76)، في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1945م، وثائق محفوظة في ارشيف مركز الدراسات التركية في جامعة الموصل، اضبارة رقم (35).

(2) د.ك. و (البلاط الملكي)، رقم (76) في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1945م، المصدر السابق.

(3) عبد الرزاق الحسيني، تاريخ الوزارات العراقية، ج7، ط4، بيروت، 1974، ص52، 54.

(4) جريدة الزمان (البغدادية)، 5 آذار، 1946.

(5) د.ك. و (البلاط الملكي)، ج3/2 تسلسل 53، مقررات مجلس الوزراء، الجلسة (18) في 11 آذار 1946، ينظر : عوني عبد الرحمن السبعوي، العلاقات العراقية التركية، 1932 – 1958، الموصل، 1986، ص18.



المعاهدة في موقف حرج⁽¹⁾ وفي 29 آذار/ مارس 1946 وقع نوري السعيد مع الجانب التركي معاهدة صداقة وحسن الحوار⁽²⁾، وكانت اهم هذه المواد هي :

المادة الأولى :

يتعهد الطرفان بالالتزام بوحدة اراضي الطرف المقابل واحترام الحدود المبينة في معاهدة 1926 المعقودة بينهما.

المادة الثانية :

يتعهد الطرفان بالامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية لكل طرف⁽³⁾.

المادة الثالثة :

يتعهد الطرفان بالتشاور بينها في كل ما يخص الامور التي تهم البلدين والقضايا الدولية وخاصة ما يهم المنطقة بشأن سياستهما في نطاق الأمم المتحدة والمساعدة والتعاون بشكل تام.

المادة الرابعة :

يتعهد الطرفان بإبلاغ الهيئات المختصة في منظمة الأمم المتحدة في حالة حصول خطر وشيك على وحدة اراضي البلد الآخر أو سلامة حدوده أو احتمال وقوع مثل هذه الخطر⁽⁴⁾.

المادة الخامسة :

يتعهد الطرفان بحل جميع أوجه الاختلاف التي قد تطرأ وفق مادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة بشكل سلمي وإحالة الموضوع الى مجلس الأمن وفق المادة 37، من الميثاق المذكور في حالة تعذر حل الخلاف كما يتعهد الطرفان ببذل كل الجهود لحل أي خلاف ينشأ بين احدهما وبين دولة ثالثة مجاورة أو دولتين مجاورتين وفق احكام المادة المذكور⁽⁵⁾.

المادة السادسة :

وافق الطرفان وفق مفهوم المعاهدة ولغرض تطوير علاقتهما وتعاونهم في كل المجالات على الملاحق المدرجة أدناه والتي تكون جزء لا يتجزأ من نصوص المعاهدة

1- بروتوكول تنظيم مياه دجلة والفرات⁽⁶⁾.

2- بروتوكول التعاون الأمني بين البلدين.

3- بروتوكول التعاون التعليمي والثقافي.

- (1) توفيق السويدي، المصدر السابق، ص 436 – 437 – 438.
- (2) منى حسين عبيد، العلاقات العراقية التركية وأثرها في استقرار العراق، مجلة دراسات الدولية العدد (60)، ص 92، وخورشيد حسين ولي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص 44.
- (3) محسن محمد متولي، كرد العراق منذ الحرب العالمية الأولى 1941 حتى سقوط الملكية في العراق 1958، ط1، بيروت، الدار العربية للموسوعات، 2001، ص 133.
- (4) ارشد الهرمزي، العلاقات التركية العراقية في ضوء المعاهدات الدولية والثنائية، ط3، بغداد مكتبة عدنان، 2021، ص 114.
- (5) عبد الرزاق الحسيني، المصدر السابق، ص 55.
- (6) عبد اللطيف شهاب زكري، واحمد سليم رحيم، أثر مشكلة المياه على العلاقات الاقتصادية بين العراق وتركيا، مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 39، 2013، ص 84.

4- بروتوكول بشأن المواصلات البريدية والبرقية والتلفونية.

5- بروتوكول بشأن الأمور الاقتصادية عموماً.

6- بروتوكول بشأن الحدود⁽¹⁾.

1- بروتوكول تنظيم مياه دجلة والفرات

ادرك الطرفان اهمية تنظيم تدفق المياه والحفاظ على الفيضان في روافد نهري دجلة والفرات ولحماية العراق من الفيضان فقد اتفق الطرفان على أن العراق سوف يوفد فنيين وموظفين لديه لغرض اختيار الموقع التي تبني عليه السدود ومحطات المراقبة والابنية وبالمقابل الطرف التركي على ضوء النتائج يضع الخرائط اللازمة وابلاغ الجانب العراقي باخطار على كلا النهرين وروافدها ويدرس الممثلان جميع بنود تطبيق هذا الملحق على تنظيم الاتصال بينهما⁽²⁾.

2- بروتوكول التعاون الأمني بين البلدين :

يتعهد الطرفان المتعاقدان بالتعاون المشترك على الحد من التجارة غير القانونية في الاسلحة والمخدرات أو تهريب الاموال والاشخاص عبر الحدود او تزوير العملة وكذلك تبليغ الطرف الآخر بكل ما يتعلق بالاشخاص المشتبهة بهم وتبادل المعلومات فيما يخص أمن الطرف الآخر⁽³⁾.

3- بروتوكول التعاون التعليمي والثقافي :

قرر الطرفان تسهيل الأحكام الواردة في ميثاق التعليم والعلوم والثقافة الخاص بالامم المتحدة المتمثلة بالتعاون المشترك والتقارب وتبادل الطلاب والمدرسين والخبراء بصورة دائمة أو مؤقتة والقيام بدراسة حول ثقافة وتاريخ الطرف الآخر ضمن النقاط التي يتم التعاون بشأنها والاعتراف بتبادل الشهادات الممنوحة بما في ذلك شهادة الدكتوراه بين الطرفين وتدريب اللغتين التركية والعربية بشكل اختياري في المعاهد التجارية ضمن اللغات الاجنبية كذلك التفاهم المشترك فتح المدارس ومنهجها في البلدين وتأسيس لجنة مشتركة باسم (اللجنة التركية العراقية للتعاون في مجال التعليم) تجتمع بالتناوب مرة كل عام وبرئاسته ووزير التربية في البلد الذي يعقد فيه⁽⁴⁾.

4- بروتوكول بشأن المواصلات البريدية والبرقية والتلفونية

يتعهد الطرفان بتطبيق الاجور المحلية للرسائل الواردة من البلد الآخر وكذلك تشغيل خط مجهز بأحدث الاجهزة التي تؤمن الخطوط الواجبة للهاتف والبرق إذ تعهد تركيا بخط انقرة ديار بكر الى الحدود التركية العراقية بينما يتعهد العراقي بإجراء ذلك في خط الواصل من بغداد الى الحدود العراقية التركية وتتعهد الجهات المختصة بين الطرفين المتعاقدين بإجراء تخفيض 5% من أجور البرقيات الرسمية⁽⁵⁾.

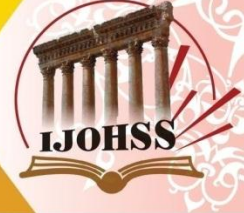
(1) شاكر صابر الضباط، المصدر السابق، ص173.

(2) عبد اللطيف شهاب زكريا، وأحمد سليم رحيم، اثر مشكلة المياه على العلاقات الاقتصادية بين العراق وتركيا، مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية العدد 39، 2013، ص84، عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص56،

(3) ارشد الهرمزي، المصدر السابق، ص120.

(4) شاكر الضباط، المصدر السابق، ص173، وعبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص61-62-64.

(5) ارشد الهرمزي، المصدر السابق، ص126 – 127.



5- بروتوكول بشأن الأمور الاقتصادية.

اتفق الطرفان على أن تؤلف لجنة اقتصادية مشتركة تدرس احكام الواردة في الملاحق (1، 2، 3، 4، 5) والأمور المبينة في الملحقين (1، 4) وكيفية تطبيقها وما يستوجب تحضيره من قبل الطرفين وإعداد الدراسات واللوائح الخاصة لذلك لغرض تدقيقها ودراستها من قبل الطرفين وتتألف اللجنة من اللجان الفرعية التالية :

1- لجنة التجارة والجمارك المالية.

2- لجنة السياحة.

3- لجنة النقل والموانئ.

4- لجنة تنظيم مياه دجلة والفرات.

ويتم عند اجتماعات اللجان الاقتصادية المشتركة بطلب مقدم من قبل أحد الطرفين حول مكان وزمان الاجتماع بالطرق الدبلوماسية الى حكومة الطرف الآخر⁽¹⁾.

6- بروتوكول بشأن الحدود

اتفق الطرفان على حل المشاكل الحدودية الناجمة في المناطق المتناخمة للحدود على طول 75 كيلو متر والتي تضر بعلاقات الحدود إذ يتم تعيين موظفين لدى كل طرف لتنفيذ التعهدات وكذلك يقدم كل بلد التسهيلات اللازمة لتطبيق احكام هذا الملحق للأشخاص الموجودين على اراضيها من إذ السفر والاقامة واجراءات الاتصال مع البلد الذي يمثلونه⁽²⁾.

المادة السابعة :

عقدت هذه المعاهدة دون تحديد مدة زمنية فصول لاي طرف من المتعاقدين طلب اعادة النظر فيها في ختام كل خمس سنوات وسيتم التصديق على هذه المعاهدة من قبل الطرفين في اسرع وقت ممكن ويجري تبادل وثائقها بين الطرفين في بغداد⁽³⁾

معارضة معاهدة عام 1946:

بقيت المعاهدة العراقية التركية بعد استقالة وزارة توفيق السويدي في 30 آيار/ مايو 1946⁽⁴⁾ دون مصادقة مجلس الأمة العراقي (النواب والاعيان) فضلاً عن ذلك لم يتم نشرها في الصحف المحلية إلا في آذار/ مارس عام 1947 وقد حلت وزارة ارشد العمري الأولى 1 حزيران/ يونيو -16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1946، ثم وزارة السعيد التاسعة 21 تشرين الثاني / نوفمبر 1946 – 29 آذار/ مارس 1947⁽⁵⁾، ولم تعرض المعاهدة الى أن جاءت وزارة صالح جبر⁽⁶⁾ الى الحكم في 29 آذار/ مارس 1947⁽⁷⁾، فقد استقبلت الاحزاب المعارضة المعاهدة العراقية التركية بالنقد الشديد وبدأت الصحف بكتابة المقالات واصدار البيانات، فقد أصدر الحزب

(1) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص65 – 66.

(2) ارشد الهرمزي المصدر السابق، ص133- 134.

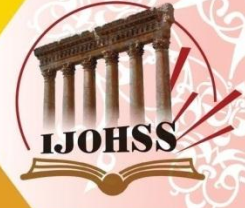
(3) ارشل الهرمزي، المصدر السابق، ص115.

(4) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص91.

(5) عبد المجيد كامل التكريتي، مجلس الأمة العراقي، البرلمان، الاعيان، النواب، 1945 – 1953، ط1، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة (2002)، ص289، سمير عبد الوهاب عبد الكريم التكريتي، المصدر السابق، ص30.

(6) صالح جبر: (1896-1957) سياسي عراقي شغل منصب رئيس وزراء العراق من مارس 1947 إلى يناير 1948، شغل صالح منصب وزير العدل والتعليم والشؤون الخارجية والداخلية والمالية. لم يتم قبوله من قبل السياسيين الشباب الليبراليين والقوميين الذين عوملوا بقسوة عندما كان وزيراً للداخلية في زمن الحرب. خلال فترة توليه منصبه، تم إعداد المعاهدة الأنجلو عراقية عام 1948 وهي مراجعة للمعاهدة الأنجلو عراقية لعام 1930، وتم التوقيع عليها دون استشارة القادة العراقيين الآخرين. سقطت حكومته بعد القمع الدموي لانقضاة الوثبة المناهضة لبريطانيا، فاضطر إلى التنصل من المعاهدة وهرب إلى إنجلترا في 26 يناير 1948. للمزيد ينظر: موسوعة ويكيبيديا <https://ar.wikipedia.org/wik>

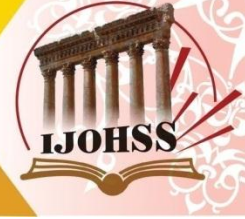
(7) عبد الرزاق الحسني المصدر السابق، ص56.



الوطني الديمقراطي بياناً ضدها وقال فيه: " أن نتائج عقد هذه المعاهدة اضعاف وتفكيك جامعة الدول العربية واعتراف بضم لواء الاسكندرونة السوري الى تركيا وتوريث العراق في تكتلات دولية لا مصلحة لها فيها" (1).
اما حزب الاستقلال فقد أرسل مذكرة في 28 ايار/ مايو 1947 الى رئيس الوزراء واعلن فيه رفضه للمعاهدة (بشكل الراهن في هذا الوضع الراهن) اما حزب الشعب فقد استنكر هذه المعاهدة والبروتوكولات الملحقة بها ودعا الشعب الى مقاومتها وذلك في بيان اصدره في 21 ايار/ مايو 1947 كما شارك حزب الاتحاد الوطني لرفضه للمعاهد واعتبر الموافقة عليها انحرافاً في سياسة العراق التقليدية التي سار عليها خلال خمس والعشرين الماضية (2).

كما رأت احزاب اخرى أن عقد المعاهدة سوف يضر بالعراق كل الضرر وأن من واجباتنا القومية والوطنية وبدافع حرصها على النظام الديمقراطي أن تدعو كل وطني لرفض هذه المعاهدة والى مقاومتها(3)، وعلى الرغم من الانتقادات التي طالت المعاهدة حظيت المعاهدة بموافقة مجلس النواب العراقي في 4 من حزيران/ يونيو عام 1947 وكان عدد المصوتين (101) عضواً وافق عليها (87) وعارضها (14) نائب وقد تغيب عن التصويت (29) نائب(4)، كما عرضت على مجلس الاعيان في 12 حزيران/ يونيو ونالت موافقة (14) عيناً ومعارضة عنين هما صادق البصام(5) ومولود مخلص(6)(7)، كما صادق عليها المجلس التركي في ايلول/ سبتمبر 1947(8) فكان هدف تركيا من التقارب مع الاقطار المشرق العربي وخاصة العراق " أن الاترك بعد أن شعروا باخفاق سياستهم في البلقان اتجهوا نحو الاقطار العربية يحدوهم الأمل في انشاء نظام جديد للمشرق الأوسط، فضلاً عن وجود عالم عربي صديق لتركيا مصدر مضمون للنقط الأمر يساعدها في رجحان كفتها أمام ضغط الاتحاد السوفيتي أما هدف العراق من عقد المعاهدة 1946 فيوضحه محمد فاضل الجمالي(9) وزير الخارجية العراقي

- (1) فاضل حسين، الحزب الوطني الديمقراطي، 1946 - 1958، بغداد، مطبعة الشعب، 1963، ص96.
- (2) عادل غفوري خليل، احزاب المعارضة العلنية في العراق 1946 - 1954، ط1، مطبعة اوفسيت الانتصار، بغداد، 1984، ص174-175.
- (3) عبد الرزاق مطلق الفهد، الاحزاب السياسية في العراق ودورها في الحركة الوطنية القومية، 1934 - 1958، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر بيروت، 2011، ط1، ص213.
- (4) محاضر مجلس النواب العراقي، محضر الجلسة الرابعة والعشرون الاجتماع غير الاعتيادي لمجلس النواب، السنة 1947، والمنعقدة في 1947/6/7، مطبعة الحكومة بغداد، 1945، ص402-430.
- (5) صادق البصام (1897-1960) سياسي ووزير وولد في بغداد واكمل الدراسة فيها والتحق في الكلية العسكرية في اسطنبول وتخرج منها، وعاد الى بغداد ليعمل في التجارة والتدريس، تولى رئاسة تحرير الوقائع العراقية وعمل وزيراً للمعارف ونائب في مجلسي النواب والاعيان ولاكثر من دورة، توفي اثر مرض عضال ودفن في النجف سنة 1960. ينظر: جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1941، بغداد، مطبعة الحكومة 1941، ص16، وحيدر طالب حسين الهاشمي، صادق البصام ودوره السياسي في العراق، رسالة ماجستير، كلية التربية ابن رشد، 2000، ص24.
- (6) مولود المخلص (1885-1951) سياسي عراقي ووزير سابق وولد في الموصل واكمل دراسته فيها والتحق بالمدرسة العسكرية في اسطنبول عام (1903-1906) لكنه فصل منها واعيد اليها ليتخرج منها عام (1910) انضم الى جمعية العهد بين عام (1914-1915) وعين في 26 حزيران/ يونيو 1923 متصرفاً لواء كربلاء في 7 تموز/ يوليو 1925 عين عضواً في مجلس الاعيان وانتخب رئيساً لمجلس النواب ما بين 23 كانون الاول/ ديسمبر ليعاد تعيينه في مجلس الاعيان في 8 حزيران / يونيو 1941، وتوفي في لبنان في 4 آب / اغسطس 1951. ينظر: حسن لطيف الزبيدي، مصدر سابق، ص609-610.
- (7) محاضر مجلس الاعيان، محضر الاجتماع غير الاعتيادي له 1947، محضر الجلسة (التاسعة) من الاجماع غير الاعتيادي لسنة 1947، ص116.
- (8) د.ك. و (البلاط الملكي) كتاب وزارة الخارجية السري المرقم ش/14139 في 11 ايلول 1947.
- (9) محمد فاضل الجمالي (1903-1997) ولد في بغداد من اسرة ذات مكانة دينية درس في مدارس الالينانس ودخل دار المعلمين ليتعين معلماً فيها سنة 1918 اوفد ضمن البعثات العراقية الى جامعة الامريكية في بيروت ليحصل على شهادة البكالوريوس في التربية واكمل دراسته العليا من جامعة كولومبيا في الفلسفة وقد تقلد العديد من المناصب العليا لاسيما



لجريدة المقصم العصرية "أن عقد المعاهدة العراقية التركية خطوة مهمة لإيجاد نوع من التكتل بين دول الجامعة العربية ودول ميثاق سعد اباد والعراق بحكم موقعه الجغرافي يستطيع أن يسدي خدماته لكلتا الكتلتين من أجل التقارب بينها وربطهما ببعضها"⁽¹⁾ دخلت المعاهدة حيز التنفيذ في 10 أيار/ مايو 1948⁽²⁾.

الخاتمة

بعد دراستنا لموضوع المعاهدة العراقية التركية 1946 نخلص النتائج الآتية :

1- كانت زيارة الوصي الى تركيا اهمية كبيرة من أجل تعزيز العلاقات بين البلدين من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتباحث حول عقد المعاهدة بين البلدين .

2- تضمنت المعاهدة سبعة مواد متمثلة على احترام الحدود بين البلدين اضافة الى الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية والتشاور فيما يخص الأمور التي تهم البلدين من الناحية الدولية إضافة الى ذلك تضمنت المادة السادسة ست بروتوكولات مهمة ومنها تنظيم مياه نهري دجلة والفرات بين البلدين وكانت لهذه المادة أهمية كبيرة، لأنها تهدف إلى تنظيم استخدام المياه بين الطرفين بقصد إدارة مورد منتظم من المياه والعمل على إزالة خطر الفيضان وتحديد الأماكن الأكثر ملائمة لإنشاء الخزانات وإقامة المشاريع وتوليد الطاقة وكذلك بروتوكول تنظيم أمور التربية والتعليم وبروتوكول تنظيم الأمور الاقتصادية وبروتوكول بشأن الحدود.

3- على الرغم من أن المعاهدة واجهت معارضة من قبل الأحزاب العراقية التي أعلنت رفضها التام للمعاهدة من خلال إصدار البيانات والمطالبة برفضها إلا أن في النهاية تم توقيع المعاهدة ودخلت حيز التنفيذ عام 1948.

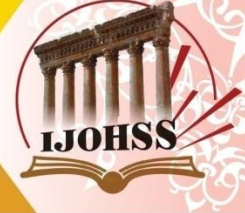
المصادر والمراجع

1. ارشد الهرمزي، العلاقات التركية العراقية في ضوء المعاهدات الدولية والثنائية، ط3، بغداد مكتبة عدنان، 2021
2. توفيق السويدي، مذكراتي في نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، بيروت، ط1، 1969
3. حسن لطيف الزبيدي، الموسوعة السياسية العراقية، ط2، بيروت العارف للمطبوعات، 2013
4. حيدر طالب حسين الهاشمي، صادق البصام ودوره السياسي في العراق، رسالة ماجستير، كلية التربية ابن رشد، 2000
5. شاكور صابر الضباط، تاريخ الصداقة بين العراق وتركيا، مطبعة دار المعرفة، بغداد، 1955
6. شفيق غربال، الموسوعة السياسية الميسرة، القاهرة، 1965
7. عادل غفوري خليل، احزاب المعارضة العلنية في العراق 1946 – 1954، ط1، مطبعة اوفسيت الانتصار، بغداد، 1984
8. عبد الرزاق الحسيني، تاريخ الوزارات العراقية، ج7، ط4، بيروت، 1974

وزارة الخارجية . ينظر: محمد فاضل الجمالي، مذكرة في مستقبل التربية والتعليم في العراق، بغداد، مطبعة التقيض الاهلية، 1944، ص3.

(1) جريد الوقت التركية وجريدة المقصم المصرية في 16 حزيران 1948.

(2) د. ك. و، (البلاد الملكي) كتاب وزارة الخارجية التركي المرقم ش/516/ 516 في 15 أيار/ مايو 1948.



9. عبد الرزاق مطلق الفهد، الاحزاب السياسية في العراق ودورها في الحركة الوطنية القومية، 1934 – 1958، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر بيروت، 2011، ط1
10. عبد اللطيف شهاب زكريا، وأحمد سليم رحيم، اثر مشكلة المياه على العلاقات الاقتصادية بين العراق وتركيا، مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، 2013 .
11. عبد المجيد كامل التكريتي، مجلس الامة العراقي، البرلمان، الاعيان، النواب، 1945 – 1953، ط1، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة (2002)
12. عبد الهادي الخماسي، الامير عبد الاله، ط1، (بيروت، 2001) المؤسسة العربية للدراسات والنشر
13. عبد الوهاب عبد الكريم التكريتي، العلاقات العراقية التركية 1958-1968، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب جامعة بغداد، 1998
14. عوني عبد الرحمن السبعوي، العلاقات العراقية التركية، 1932 – 1958، الموصل 1986
15. فاضل حسين، الحزب الوطني الديمقراطي، 1946 – 1958، بغداد، مطبعة الشعب، 1963
16. محسن محمد متولي، كرد العراق منذ الحرب العالمية الأولى 1941 حتى سقوط الملكية في العراق 1958، ط1، بيروت، الدار العربية للموسوعات، 2001
17. محمد فاضل الجمالي، مذكرة في مستقبل التربية والتعليم في العراق، بغداد، مطبعة التفيض الاهلية، 1944.
18. منى حسين عبيد، العلاقات العراقية التركية وأثرها في استقرار العراق، مجلة دراسات الدولية العدد (60)، ص92، وخورشيد حسين ولي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999
19. ناصر جرجيس، رحلة الوصي وولي العهد الى تركيا، بغداد، مطبعة الرشيد، 1946
المواقع الالكترونية والوثائق :
 1. كتاب وزارة الخارجية السري المرقم ش/14139 في 11 ايلول 1947.
 2. محاضر مجلس الاعيان، محضر الاجتماع غير الاعتيادي له 1947، محضر الجلسة (التاسعة) من الاجماع غير الاعتيادي لسنة 1947
 3. موسوعة ويكيبيديا <https://ar.wikipedia.org/wik>
الصحف والمجلات المحلية والعربية والعالمية :
 1. جريدة البلاد، العدد (2607) في 14 ايلول عام 1945.
 2. جريدة الزمان (البغدادية) ، 5 آذار، 1946.
 3. جريدة العالم العربي العدد (5475)، 19 ايلول 1945.
 4. جريدة المقصم المصرية في 16 حزيران 1948.
 5. جريدة الوقت التركية 1948.
 6. مجلة الشرق الاوسط، وثيقة تاريخية، محضر اجتماع نوري السعيد وسعد الله الجابري حول العلاقات العربية التركية